وزير الصناعة يشيد بدعم «اليونيدو» للمشروعات الإنتاجية

○ وزير الصناعة أثناء استقباله ممثل «اليونيدو».

استقبل وزير الصناعة والتجارة الدكتور حسن عبدالله فخرو بمكتبه صباح أمس مدير عام منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «يونيدو» الدكتور كانده يومكيلا Kandeh Yumkella الذي يزور مملكة البحرين للمشاركة في معرض ومنتدى البحرين الدولي للتقنيات الخضراء، بحضور الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة رئيس مجلس أمناء المركز العربي الإقليمي لتدريب رواد الأعمال التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «يوينيدو» والدكتور هاشم حسين رئيس برنامج ترويج الاستثمار في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «يونيدو» وعدد من المسؤولين بقطاع الصناعة بالوزارة.

وخلال اللقاء أشاد وزير الصناعة والتجارة بالخطوات الطيبة التي تقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «يونيدو» في تنمية و تطوير العديد من مشاريع رواد الأعمال، كما نوه في الوقت نفسه بأهمية التعاون والعمل المشترك بين وزارة الصناعة والتجارة من جهة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وغيرها من المنظمات الدولية التي تسهم بشكل كبير في تعزيز وتطوير الاقتصاد من جهة أخرى.

وأكد الوزير حرص الحكومة ووزارة الصناعة والتجارة على تعميق هذه العلاقات وتنميتها والوصول بها إلى آفاق أرحب من التعاون والتنسيق المشترك، لافتا إلى أن الأشواط المتقدمة التي قطعها التعاون الاقتصادي بين وزارة الصناعة والتجارة ومنظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعية والذي أصبح موضع ارتياح وثقة لكلا الطرفين اللذين يتطلعان الى تطويره وتوسيع دائرة مجالاته، مشيرا في هذا السياق إلى الدورات التأهيلية والبرامج التدريبية التي تنفذها الوزارة بالتعاون مع اليونيدو لتخريج رواد أعمال في القطاعين الصناعي والتجاري ويقوم الوزير برعاية حفلات التخريج للدفعات الكثيرة التي تنخرط في هذه البرامج حيث وصل مجموع الدورات المنفذة منذ تأسيس المركز العربي لتدريب رواد الأعمال في عام ٢٠٠٠ الى ٦٥ دورة استفاد منها حوالي ٢٤٠٠ متدرب منهم ٢٠٠ شخص تم تأهيلهم كمدربين.

من جهة أخرى أشاد الدكتور كنده يومكيلا بالمستوى المتقدم الذي وصلت إليه الصناعة في البحرين والتي باتت من اكثر الدول جذباً للاستثمارات العالمية المتطلعة للتوطين في مملكة البحرين، وخصوصاً في ظل التشريعات والقوانين التي تشجع وتجذب الاستثمار والمستثمرين إليها.

في اجتماع «تشريعية النواب» حول تعديلات الدستور

الموافقة على عضوية الخليجي للشورى والنواب بشرط أن يكون بحريني الأصل

○ اجتماع تشريعية النواب.

صرح النائب أحمد الملا رئيس لجنة الشئون التشريعية والقانونية بمجلس النواب بان اللجنة عقدت اجتماعها أمس لمناقشة مشروع تعديلات دستور مملكة البحرين ومذكرته التفسيرية والمرافقين للمرسوم الملكي رقم (١٢) لسنة ٢٠١٢م، وذلك بحضور وزير العدل والشؤون الاسلامية والاوقاف الشيخ خالد بن علي آل خليفة.

واكد النائب الملا أن اللجنة توافقت مع الحكومة في عدد من مواد المشروع والتي كانت محل خلاف بينهم في السابق، حيث اقرت بالموافقة على تعديل المادتين ٥٣، و٥٧ والمتعلقة بالشروط الواجب توافرها في عضوية مجلس الشورى ومجلس النواب بشأن (الجنسية)، والتي تم البت فيها بحيث يسمح لأعضاء مجلسي الشورى او النواب ان يكون من حملة احدى جنسيات دول مجلس التعاون الخليجي بشرط ان يكون بحرينياً بالأصل، واوضح رئيس اللجنة ان التوافق الذي تم التوصل اليه خلال اجتماعهم بالحكومة سيعمل بلا شك على تحقيق المصلحة العامة للجميع.

كما اشار النائب الملا إلى توافق اللجنة البرلمانية والحكومة في ذات الاجتماع بشأن المادة رقم ٥٩ من مشروع التعديلات الدستورية للمملكة، بحيث تنص على: «اذا خلا محل احد اعضاء مجلس النواب قبل نهاية مدته، لأي سبب من الاسباب، ينتخب بديلا عنه خلال شهرين من تاريخ اعلان المجلس هذا الخلو، وتكون مدة العضو الجديد إلى نهاية مدة سلفه. واذا كان الخلو بسبب استقالة العضو فلا يجوز له الترشح لعضوية مجلس النواب خلال الفصل التشريعي الذي قدم فيه استقالته. واذا وقع الخلو في خلال الاشهر الستة السابقة على انتهاء الفصل التشريعي للمجلس فلا يجرى انتخاب عضو بديل».

وأورد النائب الملا ان الاجتماع اسفر بشكل عام عن عدد من التوافقات بين الجانبين التشريعي والحكومي بشأن التعديلات الدستورية، في حين تمسكت اللجنة بموقفها في بعض مواد المشروع ومن اهمها المادة رقم ٨٧ والمتعلقة بالميزانية والتي تنص على «فيما عدا مشروع قانون الميزانية، فإن كل مشروع قانون ينظم موضوعات اقتصادية او مالية وتطلب الحكومة نظره بصفة عاجلة، يتم عرضه على مجلس النواب اولا ليبت فيه خلال خمسة وعشرين يوماً، فإذا مضت هذه المدة عرض على مجلس الشورى مع رأي مجلس النواب ان وجد، ليقرر مايراه بشأنه خلال خمسة وعشرين يوماً اخرى، وفي حالة اختلاف المجلسين بشأن مشروع القانون المعروض، يعرض الامر على المجلس الوطني للتصويت عليه خلال خمسة وعشرين يوماً، واذا لم يبت المجلس الوطني فيه خلال تلك المدة اجاز للملك اصداره بمرسوم له قوة القانون»، والتي ارتأت الحكومة من جانبها التحفظ على اجراءات اللجنة بشأن المادة.

واضاف النائب الملا ان الاجتماع الاخير الذي جمعهم بالحكومة ووزارة العدل والشؤون الاسلامية والاوقاف تحديداً كان مهما جداً، واصفاً اياه بالمثمر، معللاً الامر إلى ان ماتم التوافق خلاله من امور وقرارات مهمة ستثري من عمل اللجنة وستساعدها بلاشك في انجاز تقريرها النهائي بكل شمولية ودقة، مشيراً في الوقت ذاته إلى ان اللجنة ستجتمع يوم الاربعاء المقبل للعمل على إنجاز تقريرها النهائي والموافقة على رفعه إلى مكتب المجلس ليتم ادراجه على جدول اعمال الجلسات المقبلة بحيث يتم تحديد جلسة خاصة لمناقشته خلال الاسابيع القادمة.

بنك البحرين الإسلامي
BisB
www.bisb.com

تذكير

لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية لعام ٢٠١١م.

يسر مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية المقرر عقدهما يوم غد الأربعاء حسب مايلي:

الوقت: العاشرة صباحاً.

اليوم: الأربعاء.

التاريخ: ١٤ مارس ٢٠١٢م.

المكان: المقر الرئيسى للبنك، برج السلام - الطابق التاسع.

بالشمع الأحمر

عـذراً د. فخرو

محمد مبارك جمعة

mubarak@yahoo.com

أتابع فيما أقرأ ما يكتبه د. علي فخرو، وأحترم للأمانة فكره وتفكيره، رغم اختلافي واتفاقي في طرحه أحياناً، فإن ذلك لا ينفي كونه أحد أصحاب الفكر والتنور. ولعل د. فخرو قد جانبه الصواب، في ظني كثيراً وليس قليلا هذه المرة، حينما تناول في مقالته «محنة سورية: التاريخ والجغرافيا والسياسة» عدة نقاط مفصلية في الحديث عن الوضع الراهن في سوريا.

ليس هناك أدنى مجال في الاختلاف على ما اكتسبته سوريا على مر التاريخ من أهميتين جغرافية وسياسية، وليس هناك أدنى شك فيما تمثله سوريا بموقعها في الشرق الأوسط من أهمية لروسيا على وجه التحديد، باعتبارها المعقل الاستراتيجي الوحيد المطل على المياه الدافئة لهم، رغم أن الروس يقولون إنهم لا تربطهم بالنظام السوري أي علاقة استراتيجية وأنه ليس حليفاً من الأصل وإنما هم يدافعون عن «القانون الدولي» خوفاً من أن يستغل الوضع في سوريا للتدخل في شئون المزيد من الدول إن هي عاشت نفس الأوضاع التي تمر بها سوريا.

لكن جاء طرح د. علي فخرو فيما وصفه بـ«ممارسة النفعية والمصالح الذاتية البحتة» لدول مجلس التعاون، التي رغم أنها «غير ديمقراطية» أو «شبه ديمقراطية»، على حد تعبيره، تدعم «باستماتة وحماس منقطعي النظير حراكاً شعبياً وثورياً يسعى لإقامة حكم ديمقراطي». وهنا ينبغي أن نقف مع د. فخرو قليلا، ونعيد التركيز في هذه العبارة التي ينطوي تحتها الكثير من الشك في أخلاقية موقف دول مجلس التعاون الخليجي، بحسب ما أرى. إن الدول الخليجية، منذ بداية الحراك الثوري السوري، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، لم يكن نهجها «الدعم المستميت» للحراك الشعبي في سوريا. يتجلى هذا بوضوح في مرور عدة أشهر من بداية الحراك الثوري من دون أن تتدخل دول مجلس التعاون، على الأقل في العلن الذي يجعلنا نفهم استماتتها، بل مارست أقصى درجات الدبلوماسية في إيصال الرسائل للقيادة السورية، بضرورة الامتناع عن ممارسة أسلوب القتل بهذه الطريقة التي حولت الحراك الثوري إلى محنة ومعاناة منصبتين على السوريين أينما ثقفوا. إن المتابع الدقيق لتسلسل الأحداث في سوريا يدرك أن دول مجلس التعاون الخليجي لم تتدخل، ولم ترفع صوتها عالياً، إلا بعد أن استهلكت كل الوسائل الممكنة في تهدئة الوضع، والحث على إجراء إصلاحات تلبي شيئاً من رغبات الحراك الثوري تفادياً لانفجار الموقف. لم تكن دول الخليج العربي تتحدث عن إسقاط النظام السوري منذ البداية، بل كانت دول الخليج على الدوام من أكثر الداعمين له سياسياً وماليا، وليس خفياً أن العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز، قد هاتف الرئيس السوري ثلاث مرات يطلب منه عدم الاستمرار في نهج القتل لأن من شأن ذلك أن يذهب بسوريا والمنطقة كلها إلى «المنزلقات» التي يخشاها د. فخرو ونخشاها نحن معه. فقط كان هذا هو المطلب الملح. بيد أن النظام السوري، ألقى بكل تلك النصائح في البحر، وأطلق في المقابل هجمة إعلامية على دول الخليج، وزاد من وحشية هجومه على مواطنيه قتلاً، وهدد من خلال منظريه الإعلاميين بإشعال الوضع في البحرين والمنطقة الشرقية.

د. فخرو تحدث عن «المقاومة العربية للوجود الصهيوني»، هي بالتأكيد سوريا المقاومة وليس النظام السوري. النظام السوري لم يقاوم الكيان الصهيوني بل باع الجولان وحمى حدود إسرائيل وشق صف الفصائل الفلسطينية ودمر لبنان، وحينما أطلق النار في الجولان فإنه فعل ذلك ليقتل كل من سولت له نفسه التوجه إليها لمقاومة الاحتلال. نعم، سوريا هي المقاومة لكن ليس نظامها. السوريون هم من فتحوا منازلهم للبنانيين والفلسطينيين الفارين من جحيم الاحتلال، في حين أن «محور المقاومة» هو من قتل السوريين ودك منازلهم بالمدافع حينما هم انتفضوا في حراك شعبي هو أقرب اليوم إلى الملحمة التاريخية.

إن ما وصفه د. علي فخرو بـ«الصراع السني الشيعي المفجع الذي تستعمله بانتهازية كل دول الشرق الأوسط»، أسقط من حساباته أن من استخدم ورقة المذهبية في المنطقة العربية هو الغزو الفارسي لسوريا العروبة بمساعدة من نظامها «الجمهوري الوراثي»، وإني لأعجب كيف يجد د. فخرو نفسه، وهو الديمقراطي المحب لمن «صنعوا التاريخ»، في موقع يدافع، وإن بنعومة، عن نظام قلب الجمهورية إلى وراثية، وسلب مواطنيه بالقتل والتنكيل حقوقهم. وإني أيضاً لأعجب كيف أسقط د. فخرو من حساباته أن سوريا «المقاومة للوجود الصهيوني»، يرتبط نظامها بهذا الوجود الصهيوني عبر علاقات جعلته حليفاً لا مثيل له لهذا الوجود، تحت غطاء «المقاومة والممانعة» بالطبع، الذي جعل إيران بحرسها الثوري وحزب الله ومليشيات المهدي ومعهم النظام السوري، يمارسون القتل والدمار في شعب سوريا العربي القومي ليل نهار، لصالح بقاء هذا النظام الذي تتراعد إسرائيل خوفاً مما قد يحدث بعد سقوطه.

وكنت سأتخذ العذر للدكتور فخرو لو كان قد عرج ولو قليلاً على ما يحدث للشعب العربي القومي السوري من إبادة على يد «المقاومة»، ولو فسر لنا كيف تبقى «القومية العربية المبهرة» في سوريا وقد أصبحت مخالب المشروع القومي الفارسي المذهبي غائرة في جسدها العربي؟

السماح لمدير برنامج مدافعي حقوق الإنسان بزيارة البحرين

صرح مدير ادارة المنظمات الحقوقية بالوكالة في وزارة حقوق الانسان والتنمية الاجتماعية انه من منطلق تعاون وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية مع المنظمات الحقوقية الدولية في مجال حقوق الإنسان، لقد سمح للسيد Brain Dooley مدير برنامج مدافعي حقوق الإنسان في منظمة Human Rights First بزيارة مملكة البحرين خلال الفترة من ١١ إلى ١٥ مارس ٢٠١٢ حيث تم إبلاغ المنظمة بضرورة التقييد بالأنظمة والقوانين المعمول بها في مملكة البحرين.

صندوق الزكاة يدشن مشروع «أسهم التعفف»

دشن صندوق الزكاة والصدقات التابع لإدارة الشئون الدينية بوزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف مؤخراً مشروع «أسهم التعفف» كأحد المشاريع النوعية التي سيكون لها دور فاعل في مساندة الصندوق ليقوم بدوره في تحقيق التكافل الاجتماعي وتعزيز مسيرة العمل الخيري الوطني الهادف إلى تحقيق الحياة الكريمة للمواطن.

وقال وكيل الوزارة للشئون الإسلامية الدكتور فريد بن يعقوب المفتاح: يأتي مشروع «أسهم التعفف» انطلاقاً من رسالة الصندوق الرامية إلى التوعية بأهمية الزكاة كفريضة شرعية وتنمية مصادرها وتطوير آليات جمع وصرف الزكاة والصدقات للمستحقين، حيث يهدف المشروع إلى خدمة الأسر المحتاجة وسد عوزها من خلال مساهمة مؤسسات المجتمع وأفراده المقتدرين في كفالة تلك الأسر على مدار العام.

○ فريد المفتاح.

وأضاف الدكتور المفتاح يسعى مشروع أسهم التعفف لتأمين مصدر دخل ثابت للأسر المحتاجة عبر شراكة مجتمعية مستمرة، وتكون طريقة التبرع للمشروع عبر شراء الأسهم إذ تحدد قيمة السهم الواحد بـ (٢٠٠ دينار - ١٥٠ دينارا - ١٠٠ دينار) فيما تحدد القيمة الإجمالية لكفالة أسرة مدة عام بـ (٢٤٠٠ دينار - ١٨٠٠ دينار - ١٢٠٠ دينار) على التوالي، ويتم إبرام عقد سنوي بين الصندوق والعضو المساهم يتضمن كل اشتراطات العضوية ومعايير صرف الأسهم.

○ ملصق المشروع.

وأوضح وكيل الوزارة للشئون الإسلامية أن كل من يسهم في المشروع يعتبر عضواً فيه وتتفاوت درجات العضوية ومميزاتها بحسب عدد الأسهم حيث تصنف العضويات إلى أربعة أقسام (الماسية والذهبية والفضية والبرونزية) ولكل قسم قيمة أسهم محددة.

وتابع الدكتور المفتاح إن صندوق الزكاة والصدقات ماض في تحقيق رسالته من خلال استراتيجية واضحة المعالم تتضمن برامج ومشاريع تسهم في تحقيق الأهداف المنشودة، تقوم على دراسات علمية ومسوح ميدانية من خلال عدد من الإداريين والباحثين الاجتماعيين المتخصصين، ومن أجل تعزيز قيمة الشفافية عبر إتاحة المعلومات والبيانات عن برامج ومشاريع وفعاليات الصندوق وتجسيد مفهوم الشراكة بين المؤسسات الرسمية والأهلية واقعاً ملموساً يأتي مشروع «أسهم التعفف» لكفالة الأسر ليكون الانطلاقة الفعلية للعمل المشترك سواءً على مستوى المؤسسات أو الأفراد.